«حدّ الاسم

"الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم وإنما قلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلّق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، وهو عندنا على أوضاع النحوغير صحيح، لأنّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إن ولكن وما أشبه ذلك [1]."»

ونجد نفس الحرص على تمييز أوضاع النحو من أوضاع المنطق في باب الفعل أيضا: حين يقول: «الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم. . . .» [2]

وممّا يدعم فرضنا هذا أن أهمّ البحوث التي درست تاريخ النحو العربي، وإن أنكرت تأسيس النحو العربي على المنطق اليوناني فإنّها لم تنكر هذا التأثير في مراحل لاحقة، وترجّح حصوله بشكل واضح في القرن الرابع [3]. وبمقتضى ذلك، ليس من الصدفة أن تظهر مثل هذه الحدود عند ابن السراج الذي نسب إليه جيرار تروبو G. Troupeau إدخال تقسيمات المنطق في كتاب الأصول [4].

---

1 انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص 48.

2 المرجع نفسه ص 53/52.

3 انظر قول الأستاذ المهيري في بحثه "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللّغة ص28-29: "وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلا بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنّما ابتداء من القرن الثالث..".

4 انظر مقال نحو في دائرة المعارف الاسلامية بالفرنسية.